ذلك المحاولات التي يبذلها بعض المؤسسات الحكومية الاسرائيلية لتقديم اغراءات لمشتري العقارات في مستوطنات الضفة الغربية، بعد ان قلّت الطلبات عليها.

الى ذلك، ذكر مصدر حكومي في اسرائيل، ان وزارة السياحة سعت الى اقناع وزارة المالية بوضع اعتماد مالي، خاص، وطارىء، بقيمة ثمانية ملايين دولار، لمساعدة الفنادق التي تواجه صعوبات بسبب الاحداث في المناطق المحتلة؛ غير ان مثل هذا الدعم لم يتأمن حتى الآن. وقالت المصادر هذه، ان الفندق الذي اقامه مستوطنو غوش قطيف في قطاع غزة، وتوقعوا ان يشهد نجاحاً كبيراً، بدأ يبحث، الآن، عن دعم وسند حكوميين؛ وطلب المسؤولون فيه من أوساط الحكومة تأخير تسديد قروض سبق ان تلقوها من قبل وزارة السياحة. من جهة أخرى، اشتكى التجار والصناعيون الاسرائيليون من تدني مستوى البيع. كما ذكر مصدر اسرائيلي رسمي ان نسبة جمع الضرائب من المناطق المحتلة قلّت بنسبة عشرين في المئة في الاسابيع الاخيرة عمّا كانت عليه في السابق (**جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٣/٣).

خطوات مدروسة

في تقويمها لتجربة الشهور الثلاثة الاولى من عمر الانتفاضة، تميل مصادر اسرائيلية الى القول ان الاحداث في المناطق المحتلة بدأت تأخذ طابعاً منظماً الى حد كبير، وهي تسير وفق النداء الاسبوعي الذي تصدره القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، التي أخذت، بدورها، تطور مضمون ومحتوى هذه النداءات، من الدعوات البسيطة، الى الاضراب ومواجهة الجيش الاسرائيلي، الى مطالب أكبر تقضي بعدم التعاون مع السلطات الاسرائيلية وأجهزتها، والعصيان المدني.

وعلى سبيل المثال، دعا البيان الرقم ١٠ الى تشكيل لجان شعبية، وفتح المحال التجارية ومحطات الوقود طبقاً للنظام الذي حددته اللجان الشعبية من قبل، واستقالة رجال الشرطة واعضاء البرلمان الاردني؛ وعدم دفع الضرائب؛ ومقاطعة البضائع والمنتجات الاسرائيلية، الصناعية والزراعية؛ وتقديم الدعم المادي والمعنوي الى المناطق الواقعة تحت الحصار ومنع التجول؛ وكذلك تقديم المساعدات الى عائلات السجناء والمعتقلين والجرحى؛ والعودة الى الدراسة في المدارس والكليات (جويل غرينبرغ، «المعركة تنطلق من الشارع»، **المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٣/١٨).

ولاحظت أوساط أخرى، ان اللجان الشعبية، التي تلعب الدور القيادي الرئيس، على مستوى المناطق والاحياء والحارات، طوّرت، في الآونة الاخيرة، أعمالها، «وأصبحت تنسق عملياتها من الداخل، دون حاجة الى الرجوع الى تعليمات الخارج». وقد اعطى هذا التطور اللجان الشعبية قدرة على الحركة بمرونة أكبر. وصار بالامكان تشكيل لجان جديدة في سرعة فائقة، وحل لجان أخرى، طبقاً لتطورات الوضع. فعندما حاول لواء غولاني فرض حصار تمويني على قرية سالم، القريبة من نابلس، بهدف تجويع سكانها، قام ابناء القرية بتشكيل ثلاث لجان شعبية، تولت الاولى مهمة تأمين وتوفير مياه الشرب لسكان القرية؛ وانيطت بالثانية مهمة توزيع المواد الغذائية على السكان المحاصرين؛ أما الثالثة، فتولّت مسؤولية حماية اطباء العيادة الطبية في القرية، وكذلك المرضى، الى جانب مهماتها في الادارة الذاتية للانتفاضة (**القبس**، ١٩٨٨/٣/١٤؛ نقلاً عن **در شبيغل**، بدون ذكر تاريخ النشر).

لقد تحوّلت الانتفاضة الى حالة شعبية وصلت حتى القرى المعزولة في الضفة الغربية، حيث لا تتواجد قوات الجيش الاسرائيلي باستمرار؛ وأصبحت كتابة الشعارات، واطلاق اسماء الشهداء على الشوارع ورفع العلم جزءاً من ثقافة الفلسطينيين المنتفضين؛ وهي تدلل على ان مثل هذه المناطق، حيث يرفرف العلم باتت «محررة»، وهي عبارة عن تجمعات سكانية خارج نظام الاحتلال القائم (جويل غرينبرغ، «القطاع المحرر»، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٣/٤).

وتعتقد مصادر اسرائيلية بأن مثل هذا الوضع الذي انتهت اليه المناطق المحتلة، بعد ثلاثة شهور من انتفاضتها، يعزز اهداف م.ت.ف. التي ترى في الوضع الهلامي القائم واقعاً غير مراقب من قبل السلطات الاسرائيلية، التي تبدو، في هذه الحالة، مرتبكة في نظر العالم. غير ان استمرار هذا